عبد الرزاق الحسني يؤرخ لانتخاب عبد الرحمن محمد عارف رئيساً

باسم عبد الحميد حمودي

توفي الرئيس العراقي الاسبق عبد الرحمن محمد عارف في مدينة الحسين الطبية في عمان فجر الجمعة ٢٤ آب/ اغسطس الماضي وكان رحمه الله قد تولى منصب رئاسة الجمهورية في السادس عشر من نيسان/ ابريل سنة ١٩٦٦ وغادر العراق الى تركيا اثر انقلاب ١٧ تموز ,١٩٦٨

عرف عبد الرحمن محمد عارف خلال فترة حكمه القصيرة بالتصرف الهادئ وبالقدرة على ادارة الازمات السياسية- رغم تظاهره احياناً بعكس ذلك- بنجاح لكن عدم وجود اسناد شعبي له يقف الى جانبه قد اوقعه وسط تجاذبات القوى العسكرية التي كانت تتصارع من اجل الوصول الى الحكم.

اشتهر عبد الرحمن محمد عارف طوال فترة رئاسته بالاناة والصبر والبحث الدائم عن صيغة مشتركة بين الساسة والعسكريين كما اشتهر بقبوله الرأي الاخر واطلاقه سراح الكثير من المعتقلين وسعيه الى فتح القنوات مع الكثير من القوى المناوئة لحكمه.

يفخر عبد الرحمن محمد عارف انه لم يوقع قرار اعدام شخص واحد طوال فترة حكمه وذلك (منجز) يحسب له فقد شبع العراقيون مراسيم ملكية وجمهورية تقرر اعدام هذه المجموعة او تلك.

ولد عبد الرحمن محمد عارف سنة ١٩١٦ في الرمادي وهو الشقيق الاكبر لعبد السلام محمد عارف وقد سبقه في عضوية اللجنة العليا للضباط الاحرار فقد انتمى الى الحركة منذ عام ١٩٥٧ وظل بعيداً عن صراعاتها بعد ثورة ١٤ تموز حتى شاءت الاقدار ان تصل به الى مركز الحكم الاول في العراق.

مؤرخ العراق الكبير الاستاذ عبد الرزاق الحسني يؤرخ في الجزء الثاني من كتابه (احداث عاصرتها) لكيفية اختيار عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية ويحلل صراعات العسكر مع الساسة خلال ذلك وقد اخترنا من كتابه هذا الفصل الممتع الذي يطرح امامنا صورة من احداث القصر الجمهوري العراقي عام ١٩٦٦ .

رئاسة الجمهورية.. كيف شغرت وكيف ملئت؟

تدخلات عبد الحكيم عامر في مجرى الانتخابات

> سيمضي وقت ليس بالقصير حتى يتسنى للمؤرخ الثبت ان يدون ما قد يتجمع لديه من معلومات دقيقة ، واسانيد دامغة ، حول حادث احتراق طائرة الهيلوكبتر التابعة للجيش العراقي ، التي كانت تقل السيد عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية وصحبه من الوزراء والمديرين العامين والمرافقين من القرنة الى البصرة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ الهجرية "١٣ نيسان سنة ١٩٦٦ الميلادية" الذي أودى بحياتهم. فقد حيكت اقاصيص ، وترددت اشاعات حول هذه الكارثة اختلط فيها الخيال بالحقيقة ، وامتزجت الاسطورة بالتاريخ فاصبح المستقبل هو الكاشف لما وقع. اما عن كيفية اختيار خلف للرئيس المحترق فيمكن تدوين ذلك فيما يلي:

سقوط الطائرة

على اثر تلقي رئيس الوزراء الاستاذ عبد الرحمن البزاز نبأ فقدان طائرة رئيس الجمهورية العراقية السيد عبد السلام عارف مساء يوم الاربعاء المذكور، احاط اعضاء مجلس وزرائه، والمسؤولين في حكومته، وكذا بعض اصفيائه في العراق وفي خارجه، احاطهم علماً بنبأ هذا الفقدان، وصار يتصل بالسلطات المختصة في القرنة والبصرة بين الفينة والفينة للاستزادة من المعلومات المتعلقة بالحادث، حتى اذا عثرت الدوريات على حطام الطائرة المذكورة في صبيحة يوم الخميس ١٤ نيسان، واحيطت الجهات المسؤولة علماً بذلك، تولى البزاز سلطات رئيس الجمهورية وفقاً للمادة التاسعة من المادة (٥٥) المعدلة من الدستور المؤقت فأمر بغلق الحدود العراقية وبفرض نظام منع التجوال وباتخاذ بعض التدابير الادارية التي تطلبها الموقف واعلن الحداد الرسمي في البلاد لمدة ثلاثين يوماً واذاع البلاغ الرسمي ولكن عظم الكارثة وحزن المعارف والاقارب حالا دون وقوع أي اضطراب داخلي

ومن ثم بادر كل من الاستاذ البزاز ووزير دفاعه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي لترشيح نفسه الى منصب رئاسة الجمهورية الذي شغر بموت عبد السلام عارف. وكان الاول "البزاز" يرى ان الفرصة الدستورية تلوح مهيأة له للظفر بهذا المنصب، ولا سيما وان الاكثرية الساحقة في الهيئة التي ينيط بها الدستور المؤقت مهمة انتخاب رئيس الجمهورية "أي الهيئة التي تضم مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء" كانت تقف الى جانبه. اما الثاني "العقيلي" فكان يرى نفسه المرشح "صاحب الحق" في خلافة الرئيس، ولا سيما وهو يشغل وظيفة وزير الدفاع، المنصب الذي يجعل منه القائد الفعلي للجيش بحيث يستطيع ان يؤثر في مجرى الاحداث، مضافاً الى "كتلة ضباط الموصل" التي كانت تميل الى انتخاب "العقيلي" رئيساً للجمهورية، والتي كان من بين افرادها بعض قادة "لواء الحرس الجمهوري" المرابط في بغداد.

منافسة على الكرسي الاول ومقترح الخماسية

وبعد وصول قادة الفرق الى بغداد، ومعظمهم من الاعضاء الطبيعيين في مجلس الدفاع الوطني، وشعور الفئات العسكرية بوجود هذا التنافس، ظهرت تيارات مختلفة في الجيش حول ترشيح هذين الشخصين لمنصب الرئاسة، وبرزت فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين عضواً من الضباط، تنبثق عنه لجنة مكونة من خمسة اشخاص هم السادة: طاهر يحيى، واحمد حسن البكر، وعبد العزيز العقيلي، وناجي طالب، وعبد الرحمن عارف، شقيق الرئيس عبد السلام عارف، فتتولى هذه اللجنة بحث شكل رئاسة الدولة، أي عدد اعضاء مجلس الرئاسة، وكان مجرد ذكراسم احد هؤلاء الخمسة يستفز اكثرية الضباط، ولهذا السبب صرف النظر عن فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين ضابطاً، وبالتالي صرف النظر عن اللجنة الخماسية التي اريد انبثاقها من المجلس المذكور لجعل قيادة الدولة جماعية وليست فردية كما بقيت خلال السنوات الثماني المنصرمة.

حسابات البزاز الدستورية

قلنا ان كلاً من الاستاذ البزاز، واللواء العقيلي، كان يفكر في ضرورة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة الشاغرة، وكان تفكيرهما يستند الى صلب الدستور المؤقت، ووجوب التقيد بأحكامه، وكان البزاز يعتمد على اعضاء وزارته في كسب الاصوات اللازمة للتصويت، وهي ستة عشر صوتاً يضاف اليها اصوات اربعة او خمسة من اعضاء مجلس الدفاع الوطني، وعندئذ يوفر لنفسه الثلثين المطلوبين بينما كان العقيلي يعتمد على العسكريين ونفوذهم في هذا الامر، ولما شعر الضباط انهم سينقسمون على انفسهم، فيما اذا بقي كل من البزاز والعقيلي مصراً على ترشيح نفسه، وان هذا الانقسام قد يؤدي الى فوز شخص مدني هو البزاز نفسه، فقد اتفقوا فيما بينهم على ان يرشحوا شخصاً عسكرياً ثالثاً فكان رئيس اركان الجيش اللواء عبد الرحمن عارف، شقيق رئيس الجمهورية الراحل عبد السلام عارف مرشحهم، وقرروا انه: في حالة اصرار كل من البزاز والعقيلي، او كليهما، على التشبث برئاسة الجمهورية، المبادرة الى اختيار عبد الرحمن عارف فوراً لهذه الرئاسة، على الرغم من وجود من هو اعلى رتبة منه في الجيش، واكثر علماً وثقافة وادراكاً، وبدا واضحاً انه اذا لم يحصل عبد الرحمن عارف على الاكثرية المطلوبة لاختياره رئيساً للجمهورية، فسوف يكون الحل من خارج نطاق الدستور المؤقت، ليتخذ شكل عملية انقلابية تؤدي الى اقصاء البزاز والعقيلي معاً. وقد احضر آمر موقع بغداد، الزعيم سعيد صليبي "بالاتفاق مع ضباط آخرين" سيارتين عسكريتين لنقل كل من البزاز والعقيلي، وابعادهما الى جهة ما، ومن ثم اذاعة بيان بتنصيب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية، كما شوهدت بعض الدبابات والاليات المصفحة في بعض المناطق الحساسة من العاصمة لاعلان رغبة الجيش والمعروف بين الضباط ان البزاز نبه الى ضرورة العدول عن ترشيح نفسه الى مقام السدة الاولى، فادعى انه انما يرشح نفسه بقصد التمهيد لمجيء عبد الرحمن عارف الى هذه السدة، مع العلم بانه "البزاز" كان قد اوفد وزير الصحة في وزارته، الدكتور عبد اللطيف البدري، الى الزعيم سعيد صليبي، ليقنعه ان يكون جانب البزاز لحل المشكل، ولكن البدري اتخذ موقف المحذر لسعيد صليبي من البزاز، ومن اصراره على ترشيح نفسه فكان يلعب على الحبلين. ولما استدعى "البزاز" سعيد صليبي ليطلع على سلامة موقفه من الازمة، وان لديه الاصوات القانونية الكافية التي تؤهله للرئاسة، تظاهر هذا بمطاوعته للبزاز، وانه يتحرك كعسكري لا دخل له في الامور السياسية، وانه يترك له حرية التصرف، وعلى هذا بقي البزاز تحت وهم ان الضباط تحت امره.

ومصلح النقشبندي وزير الدولة، ولكن "العقيلي" اصر على المضي في ترشيح نفسه، وكان في امكانه -كما قال لنا- ان يفوز بالرئاسة بانقلاب عسكري يقوم به، اذ كان ذلك ميسوراً له بكل تأكيد، لكنه اراد الوصول اليها بطرق مشروعة فكانت النتيجة -كما اعلنت- صوت واحد للعقيلي، وسبعة اصوات لعبد الرحمن عارف، واربعة عشر صوتاً لعبد الرحمن البزاز، وهي صوت البزاز نفسه واصوات وزرائه الثلاثة عشر الذين بقوا الى جانبه. وعندئذ اعلن السيد عبد الرحمن البزاز سحب ترشيح نفسه وحاول اعتبار التصويت لعبد الرحمن عارف نتيجة لذلك اجماعياً وكتب محضراً في الموضوع، ولكن "العقيلي" رفض توقيع المحضر، وهكذا اعلن اختيار عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية بالاجماع، ثم صحح البزاز ذلك في مؤتمر صحفي عقد في يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٦ بقوله "بالاجماع او ما يشبه الاجماع" وكان الاستاذ البزاز حاول ان يبعد مرشح الجيش "عبد الرحمن عارف" عن جلسة الاختيار، عسى ان يؤثر على الضباط الاخرين، ولكن قواد الفرق اصروا على وجوب حضوره فكان لهم ما ارادوا.

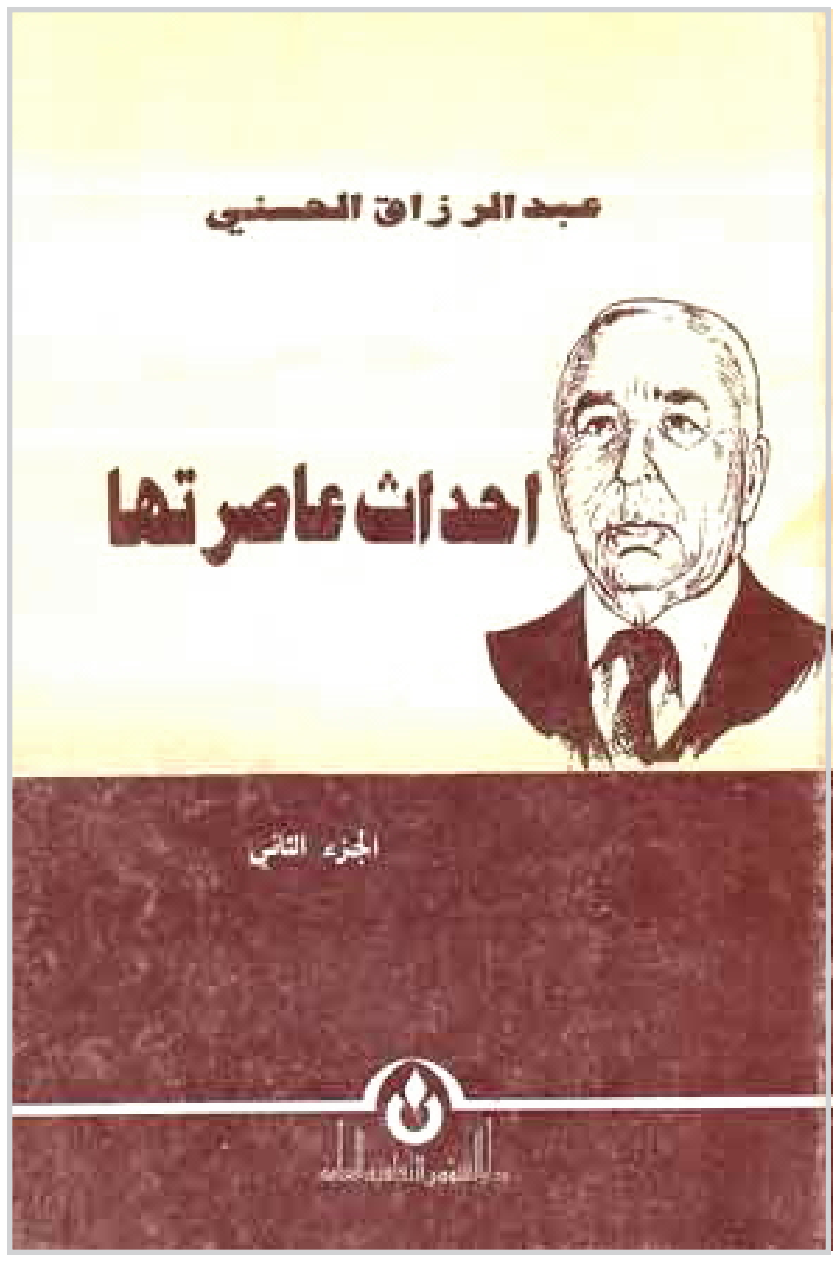

مواقف و.. مواقف

كان اللواء عبد الرحمن عارف خلال فترة الصراع على رئاسة الجمهورية أهدأ المرشحين وليس ثمة ما يدل مطلقاً على انه كان يجهل ان الحاح كل من "البزاز" و"العقيلي" على ترشيح نفسه للرئاسة المذكورة سيؤدي الى ان يكون هو المرشح المقبول من قبل الضباط المشتركين في التصويت، او انه يجهل كذلك موقف الضباط وقرارهم النهائي بترشيحه، والتصويت له، وبأن نتيجة ذلك ستكون إرغام كل من "البزاز" و"العقيلي" على التراجع ولكنه على الرغم من ذلك كله فقد جارى البزاز وترك له ان يتوهم بأنه "أي البزاز" انما يقوم بهذه المناورة لصالح عبد الرحمن عارف. والمعروف عن عبد الرحمن عارف انه يميل الى التظاهر بمنتهى السذاجة والبساطة، وهو ليس بهذه الدرجة منهما، وهو الى ذلك قليل الكلام، كثير التفكير، يدبر وان لم يكن بارعاً في التدبير الا انه يمنح نفسه بعض الفرص لمعالجة ما يعنيه، ويحرص على اعطاء الانطباع بمسايرة من يحدثه، بينما هو يحاول ان يحتفظ بالوضع الذي يلائمه.

ان انتخاب الاستاذ عبد الرحمن البزاز رئيساً للجمهورية، وما عرف عنه من ميل في تقليل شأن الجيش وضباطه لجعله منصرفاً الى واجباته الاساسية في حفظ الثغور، والدفاع عن كيان الوطن بما اوتي به من كفاءة، وروح التضحية، ان ذلك يعني تسليط شخص مدني على الحكم لا يتمتع بثقة رجال الجيش، ولا بتأييدهم. واما انتخاب اللواء الركن عبد العزيز العقيلي رئيساً للجمهورية، فيعني تسليط رجل في غاية الصرامة والعناد عند تصريفه الامور فالمعروف عن الرجل انه كان حريصاً على تنفيذ ما يعتقده صالحاً لوطنه، هذا فضلاً عن اتجاهاته السياسية المعاكسة لخط الثورة بعد ان ظهرت اخطاء بعض هذه الاتجاهات في مختلف الميادين، حتى انه بعد الانتهاء من قضية الرئاسة فوتح -بناءً على رغبة عبد الرحمن عارف والحاحه- بالاسهام في الوزارة الجديدة التي عهد الى الاستاذ عبد الرحمن البزاز امر تأليفها فاقترح -العقيلي- اسهام بعض الاشخاص الاخرين معه امثال: الدكتور عبد الرحمن الجليلي، واللواء حسين العمري، واللواء رشيد مصلح، والعميد الركن منير فهمي الجراح، والدكتور عبد الفتاح الالوسي، ولكن الاتفاق لم يتم على ذلك، وعلى هذا كان مجيء "العقيلي" الى الحكم، يعني ايجاد ثورة مضادة لا ترى استجابة في اوساط الحكم المندفعة اكثريته في خط الثورة، وفيما اتخذ من تدابير نحو الاشتراكية، فضلاً عما كان يعتقده من وجوب حل المشكلة الكردية بالقتال دون المفاوضة السلمية.

وحيث ان فكرة باب الترشيح لم تقبل منذ البداية، فقد اصبح المرشحون في الوضع الحاضر ثلاثة يومئذ وهم السادة: الاستاذ عبد الرحمن البزاز، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي، واللواء عبد الرحمن عارف، علماً بان اللواء ناجي طالب كان قد فاتح اللواء العقيلي قبيل الاجتماع النهائي للتصويت على رئاسة الجمهورية، بفتح باب الترشيح ولو لمدة ٢٤ ساعة مع ابقاء حرية الاختيار للهيئة المعينة بموجب الدستور المؤقت من وزراء وضباط للتصويت على انتخاب رئيس الجمهورية فلم يؤخذ برأيه.

عبد الحكيم عامر

كان المشير عبد الحكيم عامر، النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، قد رأس وفد بلاده المؤلف من ثلاثين عضواً الى مناسبة تشييع جنازة عبد السلام عارف الى مثواه الاخير، وقد سلم الى رئيس الوزراء في يوم وصوله الى بغداد رسالة شخصية من الرئيس جمال عبد الناصر تشدد على الوحدة وضرورة السير في السياسة التي كان قد تم الاتفاق عليها بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في عهد الرئيس الراحل، وكان من بين اعضاء هذا الوفد ساسة بارزون كعبد الحميد السراج، وقد لعب هذا الوفد دوراً بارزاً لاسناد رئاسة الجمهورية العراقية الشاغرة الى رئيس اركان الجيش العراقي اللواء عبد الرحمن عارف فانه -أي الوفد- اعلن في اول يوم وصوله الى بغداد عن رغبة الجمهورية العربية المتحدة في ان تكون رئاسة الجمهورية العراقية للدكتور عبد الرحمن البزاز، لكونه احد رجال القانون البارزين ورئيس وزراء لامع، لكنه لما سمع من ضباط حرس القصر الجمهوري ان الرئيس الجديد يجب ان يكون عسكرياً لا مدنياً تراجع في اليوم الثاني لوصوله وقال: طيب فليكن الرئيس المقبل عسكرياً ونحن نؤيد انتخاب اللواء عبد الرحمن خلفاً لاخيه وكان رئيس الوفد المصري هذا قد اجتمع بعبد الرحمن عارف بعد عودته من موسكو، كما اجتمع بغيره من الزعماء العسكريين وفهم اتجاههم وتعرف على ميولهم ورغباتهم وقد اكد لنا الاستاذ البزاز شخصياً: انه لما سمع هذه القالة من المشير عبد الحكيم عامر اجابه: انه يقدر الوضع العام، ويقدر ضرورة جعل رئيس الجمهورية عسكرياً، وانه سيسند الاتجاه العسكري على كل حال. ويضيف الاستاذ قوله لنا ان عبد الرحمن عارف دنا منه، وقال له بالحرف الواحد "أخوي! انا لا اعرف الناس انا اريد اخلصك من الضباط. انا مستعد لتوقيع كافة المراسيم التي ستتقدم بها الي في هذا الشأن دون اعتراض او مماطلة" ويؤكد الاستاذ البزاز انه قال للمشير عبد الحكيم عامر في ساعة توديعه في المطار هامساً في اذنه: انه سيعضد ترشيح عبد الرحمن عارف للرئاسة بكل ما لديه من قوة وانه الآن يمهد لها الطرق الشرعية، فاجابه المشير عامر "ان الجمهورية العربية المتحدة ترجو وحدة الصف وعدم التفرقة".

اراد العقيلي اقالة عبد الرحمن عارف

اما اللواء العقيلي فقد اكد لنا بانه -اثناء وجوده وزيراً للدفاع في وزارة عبد الرحمن البزاز ايام رئاسة عبد السلام عارف- كان متضايقاً من بقاء اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً لاركان الجيش العراقي، وهو ليس بالركن، ولا بالضابط المثالي، مع وجود من هو ارفع رتبة في الجيش واكثر كفاءة، ولذا اقترح احالته على التقاعد ولما فاتح رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بهذا الاقتراح اظهر هذا استعداده لتنفيذ الاقتراح الا انه طلب امهاله بعض الوقت، وتمهيداً لذلك فقد نقل مركز رئاسة اركان الجيش الى كركوك ثم اوفد اللواء عبد الرحمن عارف الى الاتحاد السوفياتي في زيارة عسكرية تمهيداً لاحالته على التقاعد، فلما مات اخوه وهو في الخارج، قطع زيارته وعاد الى العراق بسرعة ليصبح رئيساً للجمهورية (وتلك الايام نداولها بين الناس) صدق الله العظيم.

ومما يذكر بهذه المناسبة ان اللواء الركن ابراهيم فيصل الانصاري طلب الى اللواء عبد الرحمن عارف ان تؤلف الوزارة الجديدة في عهده من كافة القوى الوطنية، ويعدل قانون الدفاع الوطني وقد الزم الرئيس عبد الرحمن عارف نفسه بذلك واقسم عليه، واجل اداء القسم القانونية امام مجلس الوزراء الى اليوم الثاني لانتخابه.

لماذا اصر العقيلي على الاستمرار وكيف تعامل عارف مع الاحداث؟